تدليس المشترك

لا يحتاج العظماء في التضحية وفي النضال لعزة ورفعة شعوبهم الى مدح بما حققوه.. فهم رموز واعلام ومشاعل للأجيال للاقتباس والاهتداء بسيرهم العطرة.. أما أصحاب النفوس المريضة والأفكار الشمولية فهم على عهدهم في ممارسة التشويش والتدليس والغش ظناً منهم أن الشعب سيصغي لهم ويقبل بوصايتهم عليه.. وفي سبيل إحقاق الحق ودرء الباطل سنتطرق الى زيف وأباطيل كهنة وساسات المشترك التي يمارسونها محاولين النيل من الوطن وقائده الرمز فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي والوطني- بفكره وهويته وأنشطته وبرامجه- أما أولئك الأمراض فهم يمارسونها بأبشع الوسائل حتى ولو عبر الاستعانة بالشيطان نفسه دون النظر لما خلفته أبواقهم وأقلامهم وأياديهم بالوطن أرضاً وإنساناً من اضرار فادحة.

ناصر العطار

قال الله عز وجل: «فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض» وقوله تعالى: «ولا تحسبن الذين يحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا بمفازة من العذاب» وقوله: «يا أيها الذين آمنوا لِمَ تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون» صدق الله العظيم.

ولمن مازال في ريبة أو شك من أمره ليقرر أين تكمن مصلحته ومصلحة الشعب، فما عليه سوى قراءة المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي والتنموي للشعب منذ فجر ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م و١٤اكتوبر ١٩٦٣م و٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وحتى اليوم.. إذ يتضح جلياً أن التحولات التاريخية والجذرية للوطن أرضاً وإنساناً ماكانت لتحقق لولا عناية الله ودعمه للقائد الرمز الذي بدأ مشواره صباح الـ١٧ من يوليو ١٩٧٨م مستمداً خطاه ونهجه من قيم ومبادئ الدين الحنيف ومن أصالة وحضارة وطن العروبة والأصالة ومن خلال ذلك استطاع بصموده وإصراره ومعه أبناء الشعب الأحرار أن يعالج قضايا الوطن ويضمد جروحه التي خلفتها الأفكار الشمولية بالانطلاق من الأسرة اليمنية والبيت العربي بتشكيل لجنة الحوار الوطني من كافة القوى والتيارات والتي أنتجت الميثاق الوطني الدليل النظري والعملي للحياة السياسية والذي تم الاستفتاء عليه من قبل الشعب وإعلان ميلاد المؤتمر الشعبي العام في اغسطس ١٩٨٢م ليبدأ تنظيمنا الرائد بلملمة الجروح الداخلية وامتصاص إفرازات ورواسب الشمولية.

وفي الإطار العربي عقد العديد من اللقاءات الثنائية وما فوق ذلك مع قادات وزعماء الدول العربية لطرح قضايا وهموم اليمن واليمنيين حتى تم التوصل الى الاتفاق على مشروع دستور دولة الوحدة الجمهورية اليمنية وتحديد الآليات والأدوات لمعالجة رواسب ومخلفات مَنْ قادوا الوطن تحت ألوية العمالة والتبعية للكرملن، حتى الاقتتال والاغتيالات قد تجاوزت مستوى ومقر اللجنة المركزية، وبالمثل سممت أفكار الشباب بفرض الثقافات المتطرفة والمنحازة لليسارية أو اليمينية.. أما القائد الرمز رئيس ومؤسس المؤتمر الشعبي العام فقد سار بخطى ثابتة في بناء المجتمع وتنميته لتحقيق أهداف وحلم الثوار حتى أعيد للوطن مجده ولحمته في ٢٢مايو ١٩٩٠م، وسعى وصوت أعضاؤه وأنصاره مع الشعب بعبارة «نعم »للدستور عام ١٩٩١م، و«نعم» للتعديلات التي أدخلت عام ١٩٩٤م، وعام ٢٠٠١م.. والتي أزالت النصوص التي كانت تحد من حرية النشاط الاقتصادي والتجاري وتوسيع المشاركة الشعبية وصولا الى حكم الشعب نفسه بنفسه بنقل مهمة انتخاب رئيس الجمهورية من مجلس النواب الى الشعب مباشرة بانتخابات تنافسية لا يقل مرشحوها عن ثلاثة وإنشاء المجلس الاستشاري ثم مجلس الشورى وتحديد المهام المناطة بما فيها المهام التشريعية مع مجلس النواب وإنشاء المجالس المحلية وانتخاب أعضائها وانتخاب محافظي المحافظات.

التعديلات والمرتدون

واليوم ينظر مجلس النواب ويناقش التعديلات الدستورية من قبل اللجنة المشكلة منه والتي ستكون بمثابة اللبنة الأخيرة في استكمال البناء التشريعي والمؤسسي لهياكل ومرافق سلطات الدولة وتحقيق التمثيل الفعلي والمتساوي للشعب في الوصول لعضوية مجلس النواب من النساء.. الخ.

وفي نفس الوقت خاض الانشطة والفعاليات الانتخابية النيابية (١٩٩٣، ١٩٩٧) والمحلية (٢٠٠١، ٢٠٠٦) والرئاسية (١٩٩٩، ٢٠٠٦) على ضوء برامج هادفة لخدمة الشعب والمحافظة على مكتسباته وتمسك بنتائج الصندوق وإرادة الشعب.. أما الاحزاب التي جمعتها حب مصالحها والرغبة في الانتقام من الشعب وبقية التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني متناسية أحقادها وأيديولوجيات كل منها، فالحزب الاشتراكي ارتد عن منجز ٢٢مايو ١٩٩٠م ورمى بالدستور وإرادة الشعب واتفاق على الائتلاف مع المؤتمر والاصلاح لتشكيل الحكومة بعد نتائج انتخابات ١٩٩٣م رغم ما حظي به من نصيب الاسد بشغل منصب نائب رئيس الجمهورية - رئيس الحكومة والعديد من الوزارات، ومثله الاصلاح إلى أن أوصل البلاد الى حرب صيف ١٩٩٤م.

«علمانية الإصلاح» تكاد تكون علمانية المصالح حتى لو كانت مجردة من كل عمل يؤدي الى الخير والسلام

وتوالت الاحداث بعقد الاتفاقات منذ عام ١٩٩٦م والتحالفات بينه وبين الاحزاب التي هي اليوم تحت ما يسمى باللقاء المشترك، في الوقت الذي مازالت الدماء تنزف من الجرحى والمعاقين جراء حرب ١٩٩٤م وان كان الاصلاح قد بدأ اتفاقاته على استحياء من الشعب واشترط صورياً يومها على الاشتراكي أن يعتذر للشعب لما اقترفه بحقه، الا أنه تراجع عن ذلك وها هو اليوم يعلن صراحةً أن الاشتراكي وفلولاً واضحة الشر والعداء للوطن بما يسمى الحراك أو الحوثيين وحتى القاعدة جميعهم ومعاولهم وأدواتهم ومموليهم والمخططون لهم لاقتراف تلك الجرائم البشعة، الجميع هم شركاء المشترك الاستراتيجيون حتى لو تجاوزت أفعالهم الأفكار العلمانية التي قام منتهجوها بالتخلص من كهنة الكنائس من أطلقوا على المحيطات بحر الظلمات ومن أعدموا من قالوا بأن الأرض كروية الشكل ومن بدلوا وحرفوا في الكتب السماوية، فهذه العلمانية ولمبرراتها قد أحدثت تغيراً لشعوبها وحافظت على القيم والمبادئ الديمقراطية وآمنت وعملت لما فيه توحد شعوبها وهويتها.. أما علمانية الاصلاح فتكاد تكون علمانية المصالح حتى لو كانت مجردة من كل عمل يؤدي الى الخير والسلام، وتساند أي فعل يؤدي الى الشر بالوطن وبالحياة برمتها، وإذا لم يكن الأمر كذلك فلماذا الإعلان عن تحالفه مع من تسببوا بأفعالهم الى هجرة الطيور من اعشاشها والحيوانات من مراعيها لتهرب مع الانسان طفلاً وشيخاً وامرأة الى حرض وغيرها من المناطق حتى تنجو من قتلة ونيران المفسدين الذين لا يؤمنون ولا يرون أي حق للشعب سوى أن عبيداً لهم أو من يماثلهم في الإضرار بالوطن تحت شعارات أخرى في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية.

وأخيراً نقول لمن حملتهم أهواؤهم وكتبة أقلامهم زوراً وبهتاناً: إذا قام أي حزب أو فرد في أمريكا أو غيرها بارتكاب تلك الافعال، هل سيقول له الشعب إنه يستحق أن يوضع في مصحة، أم يحاكم وتطبق عليه العقوبات الصارمة ويحرم من ممارسة الانشطة والحقوق السياسية ليودع سجناً إن لم يعدم؟!

رئيس دائرة الشؤون القانونية

حميد الأحمر حين يتحدث كمهرج؟!

حسين الكازمي

كم بدا التاجر حميد مضحكاً ومثيراً للرثاء والسخرية وهو يهرطق عبر دكانه الإعلامي المسمى (سهيل) وقد اخذ راحته وخلفه العلم أمام تلك الأسئلة التي أعدت على عجل للمذيع التحفة الذي ظل يلقيها ببله سؤالاً بعد آخر على مسامع حميد دون انتظار بعض الإجابات، باعتبار أن الأسئلة كانت هي الأهم وليس مهماً ما سيتم الرد عليها من إجابات، وحيث بدا مضطرباً أمام عدسات الكاميرا زائغ العينين وتائها يحاول جاهداً وعبر هذه المقابلة الخصوصي التي أعدت له لإيصال رسالة ليقول من خلالها شيئاً سوداوياً ظل يستوطن نفسه المليئة بأحقاد وضغائن، ظلت تتراكم على شخص رئيس الجمهورية لم يستطع ان يكتمها خاصة بعد أن رأى بأن كل الأحلام والأوهام التي بناها في مخيلته والأموال التي أنفقها على «ارزقيه» وبقايا محنطين ليلمّع صورته وتسويقه ضمن صفقة تجارية، أراد ان يربح من ورائها كعادته بنفسه كيفما كان الحال وكانت الوسيلة ومدى مشروعيتها.

التاجر حميد وخلال تلك المقابلة في «سهيل» لم يقل شيئاً جديداً أكثر مما قاله سابقاً عبر «الجزيرة»، وفي كلاهما افتقد حميد الحصافة وأظهر النية السيئة بل بدا وكأنه يصر على تقديم نفسه في صورة الشجاع الجريء، الذي لا يخاف أحدا فيما يجاهر به من قول وشطحات وأباطيل مضللة ما انزل الله بها من سلطان، فهو حين يتحدث منددا بالفساد ينسى انه غارق في أوحال الفساد حتى أذنيه، وهو أول من يعلم كيف اكتنز الأموال دون وجه حق وانتزعها بالباطل والفهلوة و«العفاط» من أفواه غيره، وكيف تحايل على الأموال العامة بتهربه من دفع الضرائب المستحقة على تلك الشركات العديدة التي انشأها ضمن إمبراطوريته التجارية وفي مقدمتها شركة (سبأفون) للهاتف النقال، وهي قضية منظورة حالياً أمام نيابة الأموال العامة..ناهيك عن تهربه من دفع ما على (سبأفون) من التزامات للمؤسسة العامة للاتصالات او غيرها، وحين يتحدث القبيلي حميد عن التوريث ودولة النظام والقانون فان الأمر يبدو مضحكاً حقاً ومثيراً للسخرية، فهو لا ينظر إلى أبعد من أرنبة انفه ليرى أي توريث قد حدث بالفعل وأين؟! ومن ورث من؟! ومن هو الطامع للتوريث والساعي له؟! وان من يتحدث عن نواياهم في التوريث هو أول من يعلم بان هذا الأمر لم يدر في خلدهم حتى الآن وربما لا يرغبون في ذلك ولا يحتاجونه.

كما أن حميد لا يخفى تعصبه القبلي وتلويحه بالاتكاء على عصى قبيلته «حاشد» عند أول منعطف يشعر به بأنه في مواجهة خطر يتهدده، بل ان في تصرفات حميد وعنجهيته في بعض الأحيان ما يبرز نزعته القبلية والجانب المختلف فيها، لهذا لم يحتمل حتى مجرد رأي قيل او بث في رسالة (sms) عبر شبكته لزميلنا الصحفي «قطران» ولم يعجبه، فسارع إلى طرده ومنازعته في مصدر رزقه، واذا كان قد فعل ذلك وهو مازال مجرد عضو في صفوف معارضة هزيلة تتوالى انتكاساتها كل يوم ومع كل جولة انتخابية، فكيف سيكون الحال لو امسك حميد طبقاً لطموحاته ومغامراته التي لا يخفيها بالسلطة؟!.. كيف سيتعامل مع خصومه ومعارضيه وماذا سيفعل بهم؟!!.. أما حديثه عن الشعب الذي سيقف إلى جانبه ورهانه على صناديق الاقتراع للحسم، فان ما يمكن أن يقال عنه بان شر البلية ما يضحك فعلاً، فلماذا الهروب من خوض الانتخابات النيابية القادمة؟!! ولماذا كل هذا الجدل «السفسطائي» بين الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك؟!.. على ماذا إذاً وهل الشعب أعمى بصيرة حتى يسلم قيادة نفسه إلى عميان بصر وبصيرة وفاشلين لم يستطيعوا حتى قيادة أنفسهم فكيف بغيرهم؟!!!.

وفي كل الأحوال كان حميد يتحدث «لسهيل» بإسهال مقرف أشبه بمهرج في سيرك تناثرت كل المساحيق والألوان والأصباغ على وجهه، فلم يعد يضحكنا او يسلينا بحركاته البلهوانية، ولكنه أشعرنا بالرغبة في البكاء وعلى الحال البائس الذي وصل إليه.

«الجمهور نت»

حوار.. في ثقافة سياسية معيقة في الراهن الوطني!!

أظن أنني لا أجافي الحقيقة إذا ما قلت ان لا مشكلة تعترض الحوار..السياسي أو الوطني غير هذه الثقافة السياسية لمنتظمنا السياسي على اختلاف تكويناته الحزبية والإيديولوجية ,فضلاً عن فهمها لدورها السياسي والتوعوي في نشر مبادئ الديمقراطية وقيم الحرية في الفضاء السياسي والثقافي داخل المجتمع..بما في ذلك ثقافة الحوار.

عبدالله عمر باوزير *

وإذا ما أخذنا دور الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأنظمة السياسية-الديمقراطية الحديثة.. العريقة والناشئة لأدركنا الهوة التي تفصل بين تنظيماتنا السياسية و تلك التنظيمات في الأنظمة الديمقراطية ذات التعددية السياسية والاجتماعية أيضاً بما فيها التعددية الأثنية والطائفية,رغم الوحدة القومية والدينية في المجتمع اليمني وهذا من نعم الله علينا ان جعلنا أمة واحدة تآمر بالمعروف وتنهى عن المنكر..ولكنها الثقافة السياسية الديمقراطية,التي ما زالت في حاجة إلى ترسيخ في الوعي السياسي داخل تنظيماتنا الحزبية ولا سبيل إلى ذلك دون الحوار السياسي داخل هذه التكوينات وفيما بينها على مستوى المنتظم السياسي وعلى المستوى الوطني، وهذا من شانه ان يساعد على فهم طبيعة واحتياجات المجتمع وإدراك عقم رهاناتها على قضاياه ومساوماتها على أمنه واستقراره لتحقيق أهداف لا تتجاوز المشاركة في السلطة لا الشراكة في الوطن ؟!

مثل هذه الرهانات والمساومات لا نجد لها علاقة بالثقافة السياسية-الديمقراطية من حيث علاقاتها بالمسئولية الوطنية والممارسة الديمقراطية,وهما ما يفرضان على كل من يتصدى للعمل السياسي التفكير الجدي والسليم في وضع الحلول للقضايا المعيقة للتنمية والتحديث-الموروثة منها والتي استجدت في الراهن اليمني ومنها هذه الجهويات المناطقية وتلك الفئوية والعشائرية -الاجتماعية والمناطقية-التي برزت إلى سطح الحياة السياسية كنتؤات على نحو لافت بعد انتخابات ٢٠٠٦ الرئاسية والمحلية لتجد في المنتظم السياسي من يتبنى مطالبها ويراهن عليها لتعويض فشله في إقناع الناخبين بقدرته وجدية برامجه وسلامة توجهه الوطني وحتى الأيديولوجي وقدراته وإمكانياته لإدارة الدولة والمجتمع وبالتالي العبور إلى المستقبل.

مثل هذا العمل السياسي-المعارض الخارج على صميم البناء الوطني ونظامه السياسي-التعددي المحكوم بالدستور والقوانين المنظمة.. يمكن فهمه وتبريره في حقبه-التشطير والأنظمة الشمولية-الاستبدادية الرافضة لما سواها والنافية لغيرها سياسياً ووطنياً وهي حقبة غادرناه في ٢٢ مايو ١٩٩٠ إلا أننا ومع الأسف لم نغادرها ثقافياً و مازالت تشكل علاقاتنا الراهنة على مستوى الفكر والممارسة في الوقت الذي لم تعد معه المعارضة السياسية محاربة من قبل مؤسسات الدولة الأمنية ولا معرضة لمحاكمات صورية او قانونية خاصة بأمن الدولة-التي تعني الحزب الحاكم وأمنه والتي بموجبها تعرضت معظم القوى السياسية والاجتماعية للقمع والتخوين والإجراءات التعسفية التي وصلت إلى حد الاختطافات الليلية والتصفية الفورية-الجسدية دون محاكمات أو بمحاكمات للتصفية-المعنوية والجسدية أيضا وجميعنا يعرف ذلك!!

فهل لتلك المرحلة تأثير في ثقافتنا السياسية رغم زوالها ؟! أم لأسباب أيديولوجية واجتماعية ما زالت مهيمنة على الذهنية السياسية لقيادات سياسية لم تعرف في تاريخها غير ذاتيتها وممارسة وصايتها داخل تنظيماتها ؟! هذه أسئلة تطرح نفسها ولم يعد تجنبها مقبولاً أمام هذه الثقافة التي أضحي السكوت عنها تكريسا وترسيخاً لمفاهيم سياسية وأفكار لم تعد مقبولة في الحياة السياسية.. الديمقراطية فكيف بهذه السلوكيات في التعامل مع قضايا المجتمع والتحديات الداخلية والخارجية-لأمنه القومي ؟!

وإذا كنا قد أضعنا عقوداً طويلة بسبب التشرذم السياسي والاجتماعي وأخرى في صراعات حزبية داخلية وحزبية -حزبية فما هي مبررات هذا العمل السياسي التساومي ؟! وهذا المنطق الحزبي-السياسي المعكوس تجاه المجتمع..هذا الكيان الحي-الذي اثبت قدرته على ممارسة حقوقه وسلطته في الدورات الانتخابية السابقة أكثر من هذه التنظيمات وثقافتها ومفاهيمها المهيمنة على تفكيرها وسلوكها..المشدود إلى ماضي نشاءتها إلى الحد الذي حولتها إلى جدران عازلة بينها وبين المجتمع الذي اعتزلت قضاياه ولم تعد قادرة على محاورته والتواصل معه..لتذهب بعيداً إلى المراهنة عليها- حتى وان في ذلك تعريض بأمنه واستقراره.

لمغادرة ذلك كانت الدعوة إلى (الحوار الوطني) من قبل فخامة الرئيس: علي عبدالله صالح فاتحة طريق جديد إلى ترسيخ ثقافة سياسية-ديمقراطية معاصرة تعتمد لغة الحوار ومنطق الشراكة الوطنية لا منطق المشاركة في الحكم.

لكن الحوار له مقومات وآليات ثقافية وفكرية ما زالت مفقودة ,وله منطلقات معرفية لا إيديولوجية وهناك فرق بين المنطلقات المعرفية والإيديولوجية في الخطاب السياسي-الحواري من حيث البنية الفكرية والوطنية ففي الخطاب-المعرفي الرأي والرؤية والنتائج أيضا نسبية وقابلة للتطوير والتغيير بل والإلغاء أمام الأفضل، في الوقت الذي لا تعد كذلك إيديولوجيا فهي محددة وغير قابلة للنقض او حتى التحسين، هذا الفرق يكون مفهوماً- وإلى حد كبير مقبول لا في الإيديولوجيات المتصادمة أما ان تتجاوزها إلى تكتلات وتحالفات وتعارض الحوار في الشأن الوطني, في الوقت الذي هي جزء من النظام السياسي وتتحمل مسئولياتها السياسية وبالتالي دورها ومسئولياتها الوطنية.. فهذا يضعنا في حيرة تجاه هكذا تصرفات!؟ ولا نجد لها من تفسير غير كونها ناجمة عن ثقافة سياسية مشدودة إلى ذات قيادية..لا ترى في تنظيماتها غير وسيلة للجاه وممارسة السلطة بما يعزز مكانتها داخل المجتمع ويكسبها قدرة ومكانة على صعيد مخاطبة-الخارج لدعمها-للضغط على وطنية القرار السياسي وهذا بكل تأكيد لا يمكن ان يكون دون ثمن في سوق المصالح والاستراتيجيات الكبرى.

يقول: إرنيست رينان: ان أعظم تقدم حققه الفكر المعاصر هو في إحلال الصورة محل فكرة الوجود, وفكرة النسبي محل المطلق, والحركة في إلغاء الجمود.. هذا تلخيص للأسباب التي أحدثت هذه التغييرات المذهلة في هذا العصر على صعيد العلوم الاجتماعية والتطبيقية في الحياة البشرية, ونحن جزء من هذا العالم نحتاج إلى التغيير مقابل الثابت الجامد, والتغيير الدائم والحركة المستمرة التي تميز الأزمنة الحديثة.. وهذا بحاجة إلى حوارات معقمة وحصيفة-لا تتجه إلى التوافق بين النقائض, ولا الرهان عليها ولا مساومة تلك الطروحات الذاتية حتى لا تتضخم ذاتيتها إلى درجة التمترس خلفها-ورفض التجديد في البنيان الوطني-وآليات تنظيمه وإدارته..التغيير مطلوب في الوعي المعاصر بالتغير.. ومن خلال قدرات المجتمع وآليات نظامه..

رهانات ومساومات بعض القوى الحزبية لاعلاقة لها بالثقافة السياسية الديمقراطية

لا تلبية لرغبات حزبية او اجتماعية في خدمة زعامة حزبية او عشائرية لتعزيز إمكانياتها وقدراتها في تقديم خدماتها.

لذلك يجب إحداث التغيير في الذهنية السياسية من خلال إحداث تغيير حقيقي داخل مكونات المنتظم السياسي..أي داخل التنظيمات السياسية-فالديمقراطية لا بد وان تعتمد على التعددية السياسة-الحزبية,والحزب السياسي في الدولة الديمقراطية لابد وان يكون بنائه التنظيمي -مؤسسي ومماثل للبناء المؤسسي للدولة-تخضع فيه السلطة-لقواعده في انتخابات دورية-لمواكبة المتغيرات على الساحة الوطنية,وفي العالم من خلال التجديد والتحديث داخل البنى التنظيمية -المحكومة بالنظام الداخلي -أي دستور الحزب.

تلك الحقوق التي يتمتع بها العضو في التنظيم.. تتماثل مع حقوق المواطنة..لمختلف مكونات المجتمع اليمني,لأن الديمقراطية إطار تنظيمي للحقوق على المستوى الوطني كما هي على المستوى التنظيمي الحزبي-حتى لا تنقلب إلى فوضى..لا تؤدي إلى التغيير المطلوب-المقابل لنضج المجتمع-الذي أثبت قدرته في ممارسة حقوقه منذ ان تحرر من أحادية الايدولوجيا والوصاية السياسية الفردية والحزبية ..على مدى العقدين الماضية من عمر الدولة اليمنية-المعاصرة التي تغيرت خلالها أشياء كثيرة كمياً وكيفياً في الوقت الذي لم تتغير ذهنية أحزابنا السياسية..وهذا مدعاة الحوارات راسية وأفقية لإعادة التوازن إليها وتحريرها من أوهامها وخوفها من مواجهة الاستحقاق الانتخابي كونه حق دستوري واستحقاق قانوني وسياسي.. يتجاوز بكثير المنتظم السياسي-حاكم ومعارض.. فضلاً عن كونه يندرج في إطار حقوق المواطنة.

أنا هنا أتحدث عن ثقافة سياسية لا أجدها او أسقطها على تجمع معين او تنظيم بعينه او زعامة حزبية واجتماعية محددة..واجدها حالة مشتركة بين مكونات منتظمنا السياسي-الحزبية,حتى وان كان لهذا الطرف من أطرافه مصلحة ذاتية واضحة -ولغيره أهداف في تعطيل العمل بالدستور عن طريق -إخضاع استحقاق دستوري وقانوني للتأجيل أو الإعطاء بحجة الحوار والاتفاق المسبق على ما يجب تقريره..ففي هذا وصاية وإنابة عن الشعب مالك السلطات..دون تفويض منه ونهج سياسي لا يفضي إلا إلى ترسيخ -التوافقية وبالتالي رهن التحديث والتنمية,والتغيير المطلوب على صعيد البناء الوطني-لتوافقية سياسية.

هذا الأداء والثقافة السياسية التي تراكمت نتيجة متواليات الصراع السياسي-والشمولية السياسية والإيديولوجية في الحكم والتي قابلتها شمولية سياسية وأيضا إيديولوجية في المعارضة,وهي المرحلة التي نشأت في ظلها وظروفها معظم أحزابنا السياسية الوطنية منها وما فوق الوطنية او دونها لم تعد صالحة ولا مقبولة لا لكونها مسئولة عن الإخفاقات والانكسارات في مختلف مناحي حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية -فضلاً عن ما أورثتنا إياه ثقافياً وفكرياً فحسب-بل ولجهة المواكبة والالتزام بحقوق الشعب في ممارسة-سلطته في دورات انتخابية مباشرة وتنافسية وشفافة..مما يفرض على الجميع تفكيك ثقافة الوصاية ومقاومة الذاتية الضيقة داخل التنظيمات وخارجها-دون مغادرة ذلك..لابد من نقل الحوار الوطني-إلى المجتمع بمؤسساته وقواه الحية,في اتجاه أفق واضح وحقيقي يفضي-إلى ثقافة سياسية تتجه إلى صياغة العقول وبناء الحقائق على هدى معرفة-تجاربنا الماضوية ونتائج الأحداث والتغييرات التي اعتمدت على الخارج وكيف أصبحت تدور في فلك الذين أوصلوها-وأصبح قرارها الوطني رهين-توافق خارجي لانعدام التوافق الوطني دون موافقة الخارج.

من هذا المنطلق لابد وان يدرك الجميع -واعني بالجميع المنتظم السياسي ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع اليمني بأسره ان (الحوار الوطني) ليس تفاوض او مساومات على استحقاق انتخابي او قضايا وطنية بل وسيلة لبناء وعي سياسي واجتماعي يرسخ ويحافظ على أسس وقيم العدالة والمساواة وحقوق المواطنة,قادر على تجاوز كل أشكال الوعي السياسي المشوه..إلى ثقافة سياسية قادرة على استيعاب حجم المتغيرات داخل المجتمع..والمساهمة في توسيع مساحة المشاركة ودائرة وجدوها في الفضاء الاجتماعي والتعبير الحقيقي..عن إدراكها لدورها السياسي ومسئولياتها ..الوطنية..حتى لا تشكل مشكلة معيقة للحوار السياسي والفكري..والوطني المطلوب,

* ناشط سياسي-عضو المجلس المحلي م/حضرموت

حياك الله من رئيس

كتب: محمد علي سعد

حياك الله من رئيس، نقول هذا ليس تزلفاً ولا نفاقاً وإنما نقولها صادقة وبملء الفم والقلب والعقل، فَمَن غير الرئيس علي عبدالله صالح يحمل همنا كشعب وكوطن، ومن غيره حرص ويحرص على ترميم دمار الماضي واختلالاته بدءاً من الأضرار النفسية والاجتماعية جراء دورات الصراعات الدموية على السلطة وشهوة التسلط.

ومن غيره من جعل الديمقراطية خياراً وطنياً ومنهجاً سياسياً يكفل التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات العامة والحرة والمباشرة والنزيهة وربط الخيار الديمقراطي بالوحدة وأعلن ألف مرة انه لا رجعة عن الوحدة والديمقراطية ولا تراجع.

ومن غير الرئيس علي عبدالله صالح أعلن عن العفو العام في أتون معارك الردة والانفصال، ومثل قرار العفو العام السد المنيع الذي حقن دماء الآلاف ممن شاركوا في حرب الردة والانفصال ثم أرفقه بعودة كل الذين تركوا البلاد بعد فشل مؤامرة الردة والانفصال الى وطنهم وأسرهم وأعمالهم، ومن غيره بشخصيته وخبرته وحكمته كرئيس وقائد وإنسان كان ومايزال القاسم الوطني المشترك بين كل قوى الطيف السياسي والحزبي والاجتماعي.

ومن غيره الذي يضع بين يدي المواطن اليمني من أقصى الوطن لأقصاه ثقته بالحاضر والمستقبل ويشعر في ظل قيادته بالأمن والأمان، لذا عندما أطلق المواطن اليمني البسيط عبارته المشهورة «ما لها إلا علي» كان يعني ما يقول ويقصد بإدراكه العفوي ما يريد.

واليوم نقول ان لدى الرئيس علي عبدالله صالح الكثير من الأوراق والمخارج والحلول لإخراج اليمن من مشكلاته وعثراته وتضافرت جهود كل الشرفاء في هذا الوطن الطيب ومدوا أيديهم وجهودهم وإخلاصهم الى يد الرئيس لأن الله مع الجماعة.

اليوم نقول لو أن كل مواطن بذل جهده وعمل بشرف وصدق وإخلاص كل بحسب مسؤولياته وموقعه لاستطعنا جميعاً أن نخلق من هذا الوطن جنة الله في أرضه.

حيَّاك الله من رئيس وليكن الله معكم وفي عونكم ،فقد عهدناك الأقدر على تجاوز كل الصعاب.